هل تفقد إسرائيل مكانتها داخل الساحة السياسية الأمريكية؟



بقلم:
د. عبد الله الشايجي ○

لم تقتصر خسائر انتخابات التجديد النصفي لانتخابات الكونجرس الأمريكي على خسارة الرئيس ترامب وحزبه الجمهوري أغلبيتهم في مجلسي النواب والشيوخ وحكام الولايات، وانتزاع الديمقراطيين أغلبية مريحة في مجلسي النواب والشيوخ للتحكم بأجندة السياسة والقوانين الأمريكية للعامين المتبقيين على رئاسة ترامب-بل امتدت لتأكيد تحول إسرائيل من رصيد إلى عبء يستوجب إعادة أمريكا النظر بمستقبل علاقتها معها.

للمرة الأولى ينتقد الخطاب والموقف الرسمي والشعبي والإعلامي النفوذ والدور الإسرائيلي داخل النظام الأمريكي، ويتجرأ سياسيون وأعضاء مجلس نواب وشيوخ-أمثال أعضاء من الحزب الديمقراطي مثل بيرني ساندرز وكريس فان هولين- الذي سينافس تشاك شومير اليهودي على منصب زعيم الأغلبية الديمقراطيين- وهو المعروف بانتقاده لحرب إسرائيل على غزة. ويشاركه بموقفه الجناحان التقدمي والاشتراكي في الحزب الديمقراطي: النائب من أصول فلسطينية رشيدة طليب وإلهان عمر وإلكسندرا كورتيز، يتقدمهم النائب التقدمي عبدالرحمن السيد(عبدول)الذي فاز بمقعد عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ميشيجان برغم حملات العداء العنصري والإسلاموفوبيا التي قادها الرئيس ترامب شخصيا ضده بوصفه جهاديا ومعه نائبه ومنافسه مايك روجرز المدعوم من ترامب والمال السياسي للوبي الأمريكي الإسرائيلي «إيباك».

برغم تلك الحملة-فاز عبدالرحمن السيد وصنع التاريخ. وتحول إلى ظاهرة لافتة ليصبح أول عضو مجلس شيوخ مسلم بتاريخ الولايات المتحدة!! وسبقه زهران ممداني الاشتراكي-الديمقراطي أول عمدة مسلم بتاريخ نيويورك اللذان تجرآ على وصف جرائم إسرائيل في غزة بـ»الإبادة». والمطالبة بوقف التمويل العسكري لإسرائيل، وإعطاء الأولوية لإنفاق المليارات على تحسين الرعاية الصحية والعدالة الاقتصادية ورفض ضخ نفوذ الأموال اللوبيات وشراء الانتخابات.

محصلة المواقف والانقلابات في الموقف الأمريكي الشعبي والرسمي تشي بتحول تاريخي يؤسس لواقع جديد.

تشهد العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية تحولات سياسية وشعبية وانتخابية غير مسبوقة، تطرح تساؤلات جدية حول مستقبل التحالف الاستراتيجي الذي شكل لعقود أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية. بدأت تظهر تصدعات داخل الحزب الديمقراطي وحتى داخل الحزب الجمهوري وحركة «ماجا» ترفع شعار «أمريكا أولاً-وليس إسرائيل أولاً»

وانقلب المعلقون والإعلاميون المؤثرون البارزون وخاصة من اليمين الذين يتابعهم عشرات الملايين في حساباتهم وبودكاست التواصل الاجتماعي من أمثال تاكر كارلسون وكانديس أوين وميجان كيلي-وغيرهم، ومن أعمدة حركة (MAGA) القاعدة الاجتماعية-السياسية الداعمة للرئيس ترامب-على إسرائيل واتهام الرئيس ترامب بشن حرب بتحريض من نتنياهو-وأن الرئيس ترامب خالف وعوده الانتخابية «لا حروب جديدة» وسننهي الحروب القديمة و-»أمريكا أولا وليس إسرائيل أولاً»-بقيادة من انقلبوا على ترامب واستقالوا أو ساند ترامب خصومهم لهزيمتهم-مثل النائب المستقيلة مارغوري تايلور جرين-والنائب توماس ماسي الذي دعم ترامب منافسه لهزيمته-وقدم إجراءات عزل وزير الحرب بيت هاج سيث الأسبوع الماضي لشنه حربا غير شرعية ضد إيران!!

يدعم هذا التحول الناقد لهيمنة إسرائيل على النظام السياسي الأمريكي مظاهرات حركة شباب الجامعات قبل عامين ضد حرب «إبادة إسرائيل على غزة» وارتكاب جرائم حرب في غزة. ورفض تقديم الدعم لإسرائيل.

وتساند التحول التاريخي شرائح من الشعب الأمريكي. تكشف استطلاعات الرأي تراجع مكانة وسمعة إسرائيل واللوبيات الداعمة لها. وللمرة الأولى يرفض مرشحون ونواب وأعضاء مجلس شيوخ تلقي دعم مالي من أقوى وأهم لوبي داعم لإسرائيل يعرف بـ AIPAC)).

تُظهر استطلاعات الرأي التي عرضتها شبكة CNN-قبل أيام للمرة الأولى انهيار مكانة وسمعة إسرائيل منذ رئاسة ترامب الأولى-في يوليو -2018بلغت حينها النظرة الإيجابية لإسرائيل لدى الرأي العام الأمريكي 51+%-لتهوي إلى 16% بتراجع قياسي وتاريخي بلغ 67-% في يوليو 2026! وتُظهر استطلاعات مؤسسات الرأي العام تراجع غير مسبوق بالنظرة الإيجابية لإسرائيل: استطلاع رأي ايبسوس (10-%)-واستطلاع شبكة فوكس نيوز بخطها اليميني الموالي لترامب والحزب الجمهوري تظهر تراجع النظرة الإيجابية لإسرائيل بسالب 11%-واستطلاع رأي مؤسسة بيو-تراجع بنسبة 23%-!! وبلغت نسبة من يؤيدون خفض الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل نسبة صادمة وغير مسبوقة» أغلبية بنسبة 55%-يؤيدون خفض الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل. بينما ارتفعت النسبة إلى 62% عند خريجي الجامعات!

وأتى التطور الأبرز في يوم الانتخابات في 3 نوفمبر، بإعلان الرئيس ترامب التوصل إلى اتفاق مع نتنياهو لإنهاء المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لإسرائيل، المقدرةبـ4 مليارات دولار بنهاية عام 2026. دون تقديم تفاصيل لآلية تنفيذه. وهل هو لامتصاص الغضب أم تحول فعلي؟! لكن مجرد طرح إنهاء المساعدات الأمريكية لإسرائيل التي بلغت أكثر من 300 مليار دولار منذ قيام كيان الاحتلال عام 1948 يحمل دلالات سياسية مهمة، خاصة أنه جاء بالتزامن مع انتخابات التجديد النصفي للكونغرس.

واللافت أن ترامب برر موقفه بأن إسرائيل أصبحت قادرة على تحمل أعبائها، وأن استمرار المساعدات يوفر مادة لمنتقدي سياسته، وخص بالذكر المرشح الديمقراطي التقدمي (عبدول) السيد ذخيرة لانتقاد سياسات إدارة ترامب الداعمة لإسرائيل والشريك في حرب الإبادة وقتل الأطفال. وهذا يكشف أن المساعدات لإسرائيل لم تعد قضية تحظى بالقبول السياسي الذي حظيت به لعقود

وكان لافتا في سابقة صادمة وبخطاب غير مسبوق-اختلف وحمّل نائب الرئيس فانس مع رئيسه ترامب الذي اتفق معه-بأن خسارة الجمهوريين التاريخية-كانت احتجاجاً على استمرار الحرب على إيران وارتفاع تكاليف المعيشة. والحاجة إلى تغيير واقع العلاقة مع إسرائيل! وكان فانس انتقد نتيناهو ورئيس الموساد لتسويقهما «فكرة انتصار سهل على إيران للرئيس ترامب»!!

محصلة المواقف والانقلابات في الموقف الأمريكي الشعبي والرسمي تشي بتحول تاريخي يؤسس لواقع جديد. والواقع الجيل الحالي سيحكم أمريكا مستقبلاً. وسيفرض تحولا جذريا في العلاقة مع إسرائيل المنبوذة والمارقة.

○ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الكويت

عيسى الكبير.. حين تصبح السيرة ذاكرة وطن



بقلم:
عائشة يوسف السادة

تكتسب العودة إلى الشخصيات التاريخية قيمتها الوطنية حين تساعد المجتمع على فهم المسار الذي أوصله إلى حاضره. فبين معرفة اسم في كتاب التاريخ وإدراك موقعه في تشكّل الدولة وحياة الناس، مسافة تجسرها الثقافة بالوثيقة والتفسير.

ومن هذه الزاوية، يفتح معرض «صاحب العظمة عيسى الكبير» في متحف البحرين الوطني مجالًا للتأمل في العلاقة بين سيرة القائد وذاكرة الوطن.

يستحضر المعرض سيرة صاحب العظمة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، طيّب الله ثراه، عبر محطات تتصل بتطور البحرين ومؤسساتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية. ويضم وثائق من أرشيف المتحف تُعرض للجمهور للمرة الأولى، إلى جانب قطع أثرية وشواهد تمنح الزائر فرصة للاقتراب من تلك الحقبة وفهم دلالاتها.

وفي تقديري، تكمن أهمية هذا الاستحضار في تقديم السيرة مدخلًا إلى تاريخ الدولة والمجتمع. فالشخصية التاريخية تكتسب معناها الوطني من صلتها بالتحولات التي عاشها الناس، وبالمؤسسات التي نظّمت حياتهم، وبالخيارات التي امتد أثرها في مسار بلادهم. وكلما اتضحت هذه الصلات، ارتبط الاعتزاز بالقائد بمعرفة أعمق بتجربته وإسهامه.

وتضيء دراسات الهوية الوطنية هذه العلاقة؛ فالانتماء يستند إلى تاريخ وذاكرة ورموز مشتركة، وتتجدد معانيه من خلال تفسيرها وتداولها. وحين تُستعاد شخصية تاريخية ضمن سياقها، تصبح نقطة اتصال بين الأجيال، ويتسع حضورها من السيرة الفردية إلى الذاكرة الجماعية. ويظل التوثيق الدقيق وفهم ظروف العصر أساسًا لهذا الانتقال، بما يمنح الاعتزاز عمقه المعرفي ويحفظ للماضي خصوصيته.

ويتولى المتحف دورًا أساسيًا في هذه العملية. فاختيار الوثيقة وشرحها وربطها بغيرها من الشواهد يحوّل المواد المحفوظة إلى معرفة متاحة، ويجمع التفاصيل في رواية أوسع عن الوطن. وهنا تظهر قيمة المؤسسة الثقافية في وصل الإرث بالمجتمع، وإتاحة الفرصة للأفراد لاكتشاف موقعهم في تجربة تاريخية تتجاوز حدود حياتهم.

ويتيح تناول اقتصاد اللؤلؤ والحركة التجارية ونشأة المؤسسات الإدارية قراءة العلاقة بين الاستقرار والانفتاح والتطور في تاريخ البحرين. وتمنح هذه القراءة الأجيال وعيًا بأن التواصل مع العالم جزء من تجربة وطنها، وأن الاعتزاز بالخصوصية يمكن أن يقترن بالقدرة على التجدد واستيعاب التحولات.

ويتعمق أثر المعرض حين تمتد المعرفة التي يقدمها إلى الأسرة والمدرسة والجامعة. ولهذا تبرز أهمية البرامج التعليمية والمواد الرقمية الموثوقة التي توسع الوصول إلى محتواه. وللشباب مكانة أساسية هنا؛ فالتساؤل عن دلالة وثيقة أو أثر مؤسسة يجعل علاقتهم بالتاريخ فاعلة، ويمنح الانتماء مسؤولية تجاه المستقبل. ويفتح أمامهم آفاقًا أرحب للفهم والحوار. وتظهر فاعلية السياسة الثقافية في وصل الصون بالإتاحة، والمعرفة بالمشاركة.

يمنحنا معرض عيسى الكبير فرصة لتجديد الصلة بين التاريخ والهوية، وتعميق إدراك ما ورثناه من مؤسسات وخبرات وقيم. وعندئذ تصبح الذاكرة موردًا للمستقبل، يمنح الانتماء جذوره ويوقظ مسؤولية مواصلة البناء. فأعمق ما يتركه التاريخ فينا أن نعرف موقعنا في امتداده، وأن ندرك ما نضيفه إليه.

أوروبا.. من قيادة العالم إلى تراجع المكانة الدولية

بقلم:
عمرو حلمي ○

احتلت أوروبا، على امتداد قرون، موقعاً محورياً في تشكيل مسار الحضارة الإنسانية، بما قدمته من إسهامات هائلة في الفكر والفلسفة والعلوم والاقتصاد، وما أبدعته من مدارس أدبية وفنية وموسيقية تجاوز تأثيرها حدود القارة، فعلى أرضها تبلورت أفكار الدولة الحديثة ومفاهيم السلطة والمواطنة والحقوق، وانطلقت ثورات علمية وصناعية أعادت تشكيل أنماط الإنتاج والحياة وموازين القوة. وقد اقترنت هذه الريادة الحضارية بنفوذ سياسي واقتصادي وعسكري جعل أوروبا مركز الثقل في النظام الدولي حتى الحرب العالمية الثانية، حين أفضى إنهاك القوى الأوروبية إلى انتقال قيادة الغرب ومركز القوة الدولية عبر الأطلنطي إلى الولايات المتحدة، مع احتفاظ أوروبا بمكانتها بوصفها أحد أبرز روافد الهوية الغربية.

تعود الجذور الفكرية لهذه الريادة إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، حيث أسهم سقراط وأفلاطون وأرسطو في تأسيس تقاليد الفلسفة السياسية والأخلاقية، فيما أرست روما إرثاً قانونياً وإدارياً ظل مؤثراً في تطور الدولة الحديثة. وشهدت أوروبا في عصر النهضة تحولاً ثقافياً عميقاً، تجسد في إبداعات ليوناردو دافنشي ورافائيل ومايكل أنجلو، بالتوازي مع تطور الفكر العلمي والفلسفي. وأسهم رينيه ديكارت في تأسيس الفلسفة العقلانية الحديثة، بجعل الشك المنهجي والتفكير العقلي مدخلاً لبناء المعرفة.

ومع عصر التنوير، تطورت أفكار الحرية والعقد الاجتماعي والفصل بين السلطات، عبر كتابات جون لوك ومونتسكيو وجان جاك روسو وفولتير وإيمانويل كانط، ومهدت هذه الأفكار للثورة الفرنسية عام 1789، بما حملته من تحول في مفاهيم المواطنة والحقوق والشرعية السياسية. وفي المجال الاقتصادي، أسهم آدم سميث وكارل ماركس وجون مينارد كينز في تشكيل المدارس الكبرى للفكر الاقتصادي، بينما أحدثت الثورة الصناعية نقلة غير مسبوقة في الإنتاج والتجارة والتنظيم الاجتماعي.

وامتدت الإسهامات الأوروبية إلى العلوم الطبيعية، من اكتشافات إسحاق نيوتن إلى نظرية التطور لتشارلز داروين ونظرية النسبية لألبرت أينشتاين. كما تركت الموسيقى والأدب والفنون الأوروبية إرثاً إنسانياً واسعاً، عبر أعمال باخ وموتسارت وبيتهوفن وشوبان، وكتابات دانتي وشكسبير وجوته وفيكتور هوجو. وبذلك تجاوز تأثير أوروبا حدود نفوذها السياسي، ليصبح جزءاً أساسياً من التكوين الثقافي والفكري للعالم الحديث.

وعقب الحرب العالمية الثانية، اتجهت الدول الأوروبية إلى بناء مشروع للتكامل الاقتصادي والسياسي، تجسد لاحقاً في الاتحاد الأوروبي، الذي نجح في إنشاء سوق موحدة وتوسيع التعاون بين دول القارة، وتعزيز حضورها الاقتصادي والتجاري. غير أن هذا الإنجاز لم يتحول إلى قدرة موازية على التأثير السياسي والاستراتيجي، وظلت أوروبا تعتمد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة في ضمان أمنها، فيما تراجعت قدرتها على صياغة مواقف موحدة إزاء الأزمات الدولية.

وكشفت الحرب الأوكرانية عن اختلال جوهري في معادلة الأمن الأوروبي، إذ أظهرت محدودية القدرات الدفاعية المستقلة للقارة واستمرار اعتمادها على الولايات المتحدة في توفير مقومات الردع والحماية العسكرية. وزادت عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة من تعقيد هذا الوضع، في ضوء إخضاعه العلاقات عبر الأطلنطي لحسابات المصالح وتقاسم الأعباء، ومطالبته الدول الأوروبية بتحمل مسؤولية أكبر عن أمنها، فضلاً عن تباين مواقفه إزاء تسوية الحرب الأوكرانية مع أولويات العواصم الأوروبية. وبهذا وجدت أوروبا نفسها أمام معادلة استراتيجية بالغة الصعوبة: فهي لا تزال بحاجة إلى المظلة الأمريكية لضمان أمنها، فيما تتزايد الشكوك حول مدى استمرارية الالتزام الأمريكي بالدفاع عنها، الأمر الذي يعيد طرح مسألة الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي باعتبارها ضرورة تتجاوز الطموحات السياسية إلى متطلبات الأمن والمكانة الدولية.

وتتزامن هذه المعضلة الخارجية مع ضغوط داخلية متصاعدة. فقد اتسع نفوذ التيارات اليمينية والشعبوية في عدد من الدول الأوروبية، مستفيدة من تراجع الثقة في الأحزاب التقليدية والقيادات السياسية، ومن تصاعد المخاوف المرتبطة بالهجرة واللجوء والهوية الوطنية. وتكتسب الانتخابات الرئاسية الفرنسية المرتقبة عام 2027 أهمية خاصة، في ظل احتمال إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل فرنسا وانعكاس ذلك على مستقبل المشروع الأوروبي. وفي ألمانيا، يواجه المستشار فريدريش ميرتس تحديات اقتصادية وسياسية معقدة، تشمل ضعف النمو الصناعي، وضغوط الموازنة، وصعود القوى المناهضة للمؤسسات التقليدية.

وتعكس الاحتجاجات الاجتماعية المتكررة اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن والطاقة، وتزايد تركز الثروة، وتراجع القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المواطنين. كما أسهمت أزمات الهجرة واللجوء في زيادة الاستقطاب السياسي والاجتماعي، فيما أثارت مواقف بعض الحكومات الأوروبية إزاء الحرب في غزة تساؤلات حول مدى اتساق خطابها بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي مع ممارساتها السياسية. وقد ساهمت ضغوط جماعات مؤيدة لإسرائيل في التأثير في النقاش السياسي وصياغة بعض المواقف، وإن تفاوت هذا التأثير بين دولة وأخرى وبين المؤسسات السياسية المختلفة.

إن تراجع المكانة الأوروبية لا يرتبط بعامل منفرد، وإنما بتراكم اختلالات في القدرة الاقتصادية والتماسك السياسي والاستقلال الاستراتيجي. ففي الوقت الذي تعزز فيه الولايات المتحدة والصين أدوات نفوذهما التكنولوجي والاقتصادي والعسكري، تواجه أوروبا صعوبة في تحويل ثقلها الاقتصادي وميراثها الحضاري إلى قوة سياسية موحدة. واستعادة مكانتها تتطلب معالجة أزماتها الداخلية، وبناء قدرات دفاعية أكثر استقلالا، وتطوير سياسة خارجية تتسق مع المبادئ التي قامت عليها تجربتها الحديثة. فالمكانة الدولية لا تُصان بالتراث وحده، وإنما بقدرة المجتمعات على تجديد مؤسساتها، وحماية تماسكها، والتأثير في تشكيل النظام الدولي.

○ كاتب ودبلوماسي سابق

القمة الثلاثية.. هل وضعت قواعد لإدارة عالم متعدد الأقطاب؟

فيكتور بيرونكو○

جاء اللقاء الذي جمع قادة روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية - على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ - ليمثل نتيجةً منطقيةً للمحاولات التي تبذل من أجل التوصل إلى قواعد تنظم المنافسة بين مراكز القوى الرئيسية في عالم متعدد الأقطاب.

لم تكن هذه القمة الثلاثية تهدف إلى خلق «يالتا جديدة» تهدف إلى تقسيم الكوكب وتكريس مناطق النفوذ. أما رد الفعل المتوتر في أوروبا، فيعود في المقام الأول إلى الخوف من التهميش في السياسة العالمية، وما يترتب على ذلك من تفاقم لشعور بالنقص.

وتعارضً كل من موسكو وبكين، من حيث المبدأ، قيام «القوى العظمى» بفرض إرادتها على دول أخرى، إذ إنهما لا ترغبان في تعريض سمعتهما المرموقة لدى دول «الجنوب العالمي» للخطر.

وقد اتسمت أهداف المحادثات التي جرت بين الرؤساء فلاديمير بوتين وشي جينبغ ودونالد ترامب بطابع عملي للغاية، وهو ما يتجلى في «إعلان السلام» الذي تمخض عنها. فمن بين بنوده الأربعة، يركز اثنان على قضايا محددة: ضمان استقرار إمدادات الطاقة إلى السوق العالمية، والتصدي للممارسات التعسفية للمحكمة الجنائية الدولية.

أما البندان الآخران فيتناولان قضايا عالمية، تشمل إصلاح منظمة الأمم المتحدة لتمكينها من الاستجابة بفعالية أكبر للتحديات الدولية، ومنع الانتشار النووي للحد من المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، فإن العبارة الدبلوماسية المتعلقة بما اعتبر «تبادل وجهات النظر حول الوضع الدولي الراهن» فهي تشير، على الأرجح، إلى مناقشة الأزمات في أوكرانيا والشرق الأوسط. إن محاولات تسوية هذه النزاعات الإقليمية، إلى جانب القضيتين المحدّدتين اللتين وردتا في الوثيقة، ترتقي بالنقاش حتماً إلى مستوى القضايا العالمية.

ومن الواضح أيضا أن الاستقرار العالمي لا يمكن تحقيقه دون إمدادات طاقة كافية ومستمرة، ذلك أن ندرة الموارد تدفع الدول نحو التنافس على النفوذ.

وفي هذا السياق، تؤكد الصين ضرورة تعزيز التعاون الثلاثي لحماية البنية التحتية للطاقة وسلاسل التوريد، بما يضمن الحفاظ على التوازن في سوق الطاقة العالمي.

وبناءً عليه، يتضمن البيان الختامي جميع النقاط التي تعكس، بطريقة أو بأخرى، مصالح الأطراف الثلاثة المشاركة ومخاوفهم.

وحتى دون إجراء مقارنات مباشرة بين قمة «شينزين» وقمة «يالتا» - وبدلاً من ذلك، عند تقييم الحجم الحقيقي للتحديات المعاصرة وصعوبة معالجتها في ظل التوترات الحادة بين مراكز القوى - يبرز اللقاء الذي جمع بوتين وشي وترامب كحدث محوري في السياسة العالمية خلال السنواتً الأخيرة، مما يمهد الطريق لتحولات جيوسياسية جوهرية.

كان أول هذه الأمور هو رد فعل القادة الأوروبيين؛ إذ دفعتهم المخاوف -وإن كانت بلا أساس- من «انقسام العالم إلى ثلاثة أقطاب» إلى التعامل بجدية أكبر مع دعوة فلاديمير بوتين لهم بزيارة موسكو، والمشاركة في البحث عن حل سلمي للأزمة الأوكرانية.

وقد مثّل الاتفاق على أربع نقاط -صيغت بعناية- ضمن الوثيقة النهائية خطوةً حاسمةً نحو احتواء التنافس بين القوى الثلاث، وذلك رغم وجود خلافات عميقة، وجوهرية في بعض الأحيان، بين الولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى.

ويُعد هذا، في جوهره، أول محاولة عملية لوضع قواعد تنظم عالماً متعدد الأقطاب، وتمنع تحول المنافسة العالمية إلى سيناريو كارثي بالنسبة إلى البشرية.

لقد أسست روسيا والصين، منذ وقت مبكر، علاقات ودية قائمة على المنفعة المتبادلة، وهو ما أصبح نموذجاً للتفاعل في النظام العالمي الجديد. ومع ذلك، ظل الحوار بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة متعثراً فترة طويلة.

لم تكن واشنطن مستعدة لتقبّل فقدان مكانتها السابقة، فسعت إلى عكس هذا المسار غير المواتي. وفي ظل إدارة بايدن، افتعلت الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية وفرضت عقوبات شاملة على الاقتصاد الروسي، بهدف القضاء على روسيا كمركز قوة عالمي.

واتبعت الولايات المتحدة النهج ذاته تجاه جمهورية الصين الشعبية، معتمدةً على احتواء تطورها التكنولوجي وإقصاء المنتجات الصينية من الأسواق الرئيسية، فضلاً عن مغازلة القوى الانفصالية في تايوان فترة طويلة.

ولم تدرك واشنطن عبثية مسارها السابق إلا في عهد إدارة ترامب، حيث أقرت فعلياً باستحالة الحفاظ على الهيمنة العالمية. وقد أوقفت الولايات المتحدة تدهور علاقاتها مع روسيا واتخذت خطوات لتطبيعها، تجلت بوضوح في السعي نحو تسوية سلمية للأزمة الأوكرانية - مع الأخذ في الاعتبار كل التحفظات المعروفة في هذا الشأن.

كما نجحت الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق ضمني مع الصين حول بناء ما يُسمى بـ «الاستقرار الاستراتيجي البنّاء»، إذ تم تعليق «الحرب التجارية»، وبدأ البيت الأبيض في التعامل بحذر أكبر مع ملف تايوان، وهو ما ظهر جلياً، على سبيل المثال، في تجميد شحنات عسكرية للجزيرة بقيمة 14 مليار دولار.

وهكذا، لم تكن القمة وليدة جهود الصين -بصفتها الدولة المضيفة- وروسيا فحسب، بل كانت أيضاً ثمرة للحوار البنّاء الذي أجرته واشنطن بشكل منفصل مع كل من موسكو وبكين على مدار العام.

ومن هذا المنطلق، مثّل توجه إدارة الرئيس ترامب نحو «الواقعية» في السياسة الخارجية -رغم ما شاب ذلك من تناقضات- تحولاً جوهرياً في السياسة العالمية خلال السنوات الأخيرة.

وقد وصفت مختلف وسائل الإعلام الصينية الرسمية القمة الثلاثية التي جمعت الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية بأنها حدث غير مسبوق سيخلده التاريخ.

في المقابل، يبدي عدد من الخبراء الصينيين المؤثرين تحفظاً أكبر، إذ إنهم يعتبرون أنه على الرغم من أن العولمة والتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب يمثلان أمرين حتميين لا رجعة فيهما، إلا أن هذه العملية محفوفة بصعوبات هائلة.

ومع ذلك، يتفق الجميع على أمر واحد: وهو أن المحاولة الأولى لاستكشاف ملامح نوع جديد من العلاقات بين القوى الكبرى في عصر التعددية القطبية قد أثبتت أهميتها ونجاحها.

○ أكاديمي ومحلل سياسي